



Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No.2, April 2017, pp. 50-60
ISSN E-2519-9293 , ISSN P-2519-9285
Copyright © Science Reflection, 2017
www.sciencereflection.com

Food Security as An Input to Arab Agricultural Integration

Boukhari Abdelhamid

Maitre OF Conference – A – (UNIV 47) , University of Ghardaia Algeria
bkhamib@yahoo.com

Dridi Safia

Maitre OF Assistant B (UNV 43) University of Mila Algeria
safiadridi85@gmail.com

Abstract:

The problem of food deficit in the Arab world is linked to the fragmentation of the Arab world and the lack of integrated strategic development planning at the national level, especially in the agricultural field. While the regional and international economic bloc has become a tool for economic and social development, and even economic and political unity, the Arab countries have not yet managed to escape from controlling the Qatari character of their economic development plans, which has prevented the Arab world from exploitation. Full of available natural, human and financial resources, which has resulted in poor production efficiency and increased food gap in most Arab countries.

Keywords: food security, agricultural investment, agricultural strategies, agricultural integration



الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العربي

بوخاري عبد الحميد

دكتورة تحليل اقتصادي / جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)

bkhamib@yahoo.com

دريدي صافية

ماجستير إدارة المنظمات / جامعة ميلة الجمهورية الجزائرية (UNV 43)

safiadridi85@gmail.com

ملخص:

ترتبط مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكامل على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن -رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية- أن تغفل من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

كلمات مفتاحية: أمن غذائي ، استثمار زراعي ، استراتيجيات زراعية ، تكامل زراعي

مقدمة :

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

إن الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية بعض الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية، وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية.

ويعد العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حسب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو. ويتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، فارتفاع هذه الأسعار في اقتصاد يوجه فيه القسط الأوفر من ميزانية الأسرة للاستهلاك من المواد الغذائية -كما هو شأن جميع الدول العربية- له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو .

1 - أهمية الورقة البحثية :

أ - تكمن أهمية الورقة البحثية في إبراز مدى الاهتمام من طرف الطبقة السياسية للدول العربية للسياسات القطرية التي من خلالها التقليل من الفجوة الغذائية

ب - إبراز الأدوات والوسائل التي يستعملها الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي الذي من خلاله يشجع ويساعد على التكامل الزراعي العربي .

2- مشكلة الورقة البحثية :



ومن هنا تبرز إشكالية الأمن الغذائي وتحسين أداء القطاع الزراعي في ظل التكامل الزراعي وللمناقشة الإشكالية يمكن صياغتها في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتكامل الزراعي العربي المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي ؟

3 - أهداف الورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي من خلال تحفيزه على التكامل الزراعي وهذا من خلال عرض بعض الخصائص الزراعية التي تميز الدول العربية وكذلك عرض واقع للقطاع الزراعي العربي والاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول العربية

4- فرضيات الورقة البحثية :

- بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لتحسين واقعها الزراعي وذلك من خلال تهيئة كافة مستلزمات القطاع من موارد بشرية ومالية ومادية وإصدار قوانين مشجعة على الاستثمار في هذا القطاع .

- تسعى الدول العربية إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستدامة ومستقرة وخاصة بعد تدهور أسعار الطاقة النفطية وهذا من خلال محاولة الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي جعل الأمن الغذائي محفز له.

- الاهتمام بالتعاون والتكامل العربي بصفة عامة وبالتكامل الزراعي بصفة خاصة من أجل توجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة والمستدامة لإحداث التنمية المستدامة بالتقليل من الفجوة الغذائية واستغلال الميزة التنافسية لكل دولة من الدول العربية مثل (الأراضي الزراعية الخصبة والأموال والإنتاج الزراعي) حسب كل منطقة

5- **منهج البحث:** يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على الأسلوب التحليل الوصفي وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات ومعالجتها وتحليلها لإظهار الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي كمحفز ومدخل ومساهماته في إحداث التكامل العربي بصفة عامة وبالتكامل الزراعي العربي في ظل ضعف تأثير أنواع المدخل الأخرى .

6- هيكل البحث : ومن هنا تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا : مفهوم الأمن الغذائي والتكامل الزراعي .

ثانيا : الخصائص الزراعية للوطن العربي.

ثالثا : واقع القطاع الزراعي في الدول العربية.

رابعا: إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي .

أولاً : مفهوم الأمن الغذائي والتكامل الزراعي.

1 - مفهوم الأمن الغذائي :

أ- **تعريف الأمن الغذائي الدائم:** بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.¹

ب - **الأمن الغذائي الطارئ :** فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزن السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.²

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام³



إن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، النوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما يحتاجه السكان من موارد الزراعة الذاتية، ولكن درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد يتعمد على استيفائه أكبر عدد من الشروط⁴

أما تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة."⁵

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو آتراً انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

نستنتج مما سبق انه يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي:

* الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

** الأمن الغذائي النسبي يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً .

ولا يسعنا هنا إلا أن نحدد مفهوم بعض المصطلحات منها :

2 - مفهوم الأمان الغذائي : حسب منظمة الصحة العالمية يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الإنساني. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

3 - الاكتفاء الذاتي الغذائي : يعني القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محلياً.

4 - إستراتيجية التكامل الغذائي: تستند هذه الإستراتيجية على سياستين إحداهما سياسة الأمن الغذائي، والثانية سياسة التنمية التكاملية المستدامة. فأما سياسة الأمن الغذائي فإنها تستند إلى تأمين الغذاء والحد من التبعية الغذائية بتقليص الفجوة الغذائية عن طريق بناء مخزون غذائي على المدى القصير، وتنمية الإنتاج الغذائي على المدى البعيد. وأما سياسة التنمية التكاملية المستدامة فإنها تستند إلى توجيه مسيرة التنمية الغذائية نحو المرايا النسبية للمحاصيل الغذائية ولأنواع الثروة الحيوانية، بحيث يتم إعادة النظر في توطن مشروعات التنمية الغذائية في أنسب المواقع المختارة لها، لضمان إيجاد السلعة الغذائية المناسبة في المكان المناسب .

5 - التكامل الزراعي: عملية تهدف تدريجياً، من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية، إلى تحقيق التقارب الاقتصادي الزراعي بين بلدين أو أكثر، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكيل في الأخير فضاءً واحداً ممتداً. كما تسعى عملية التكامل أو الاندماج الاقتصادي الزراعي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد (أسواق المنتجات والخدمات والتبادل) حتى تصبح امتدادات لبعضها بعضاً، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعملالة ورأس المال. أي إلغاء كل أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي، وتوحيد السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة.⁶

ثانياً : الخصائص الزراعية للوطن العربي.



1- المقومات الزراعية :

أ – الموارد الطبيعية : المقصود بها الموقع وما تتضمن الموارد الطبيعية من موارد الثروة الزراعية وموارد الثروة الحيوانية و موارد الثروة المائية وموارد الثروة المعدنية , التي تشكل مجموعها عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية والمساهمة في ارتكاز العملية التكاملية.

2- الموقع الجغرافي :

يعتبر موقع الوطن العربي جغرافياً من أهم مناطق العالم إستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، وتبلغ مساحته حوالي 13.487.814 كيلومتر مربع و تمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم ، ومن هذه المساحة 22% يقع في آسيا، و78% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. حيث يمتاز مناخ الوطن العربي بالتنوع حسب المكان، فبعضه حاف وبعضه رطب ومعتدل أيضاً بسبب العوامل المؤثرة فيه، ويمتد الوطن العربي من مضيق جبل طارق شمالاً إلى نهر السنغال جنوباً في أقصى امتداد له في إفريقيا، ومن جبال زاغروس وطوروس شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً إلى أقصى امتداد له في آسيا. ويمكن تقسيمها إلى المناطق التالية :⁷

أ – منطقة المغرب العربي : تتكون من الدول الخمسة (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا).

ب - منطقة وادي النيل: تشمل الدولتين (مصر والسودان).

ج - منطقة القرن الإفريقي: تضم الدولتين (الصومال وجيبوتي وجزر القمر).

د - منطقة شبه الجزيرة العربية: نجدها تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن.

هـ - منطقة الهلال الخصيب : تشمل الدول الخمس (الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق).

من خلال الموقع الجغرافي يظهر أثر التلاصق الجغرافي في تيسير التفاعلات التعاونية في أمور مثل التبادل التجاري وانتقال الأفراد للعمل أو للسياحة أو طلب العلم وكذلك بعض مظاهر التعاون الأمني .

كما تشكل الدول العربية وحدة واحدة بأجزاء متكاملة لها خصائصها الجغرافية التي تميزها عن باقي البلدان الأخرى بحيث :

أ- تمثل حلقة اتصال تجاري برا أو بحراً، بتوسطها القارات الثلاثة وبين عالمين صناعيين.

ب- تنوع بنيتها الجيولوجية التي انعكست في تنوع الموارد الطبيعية .

ج- غنية بالثروات الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي.

د- تملك ساحل ذو ثروة مائية وسمكية ، كما تتوفر على حيرات بحرية أخرى كثيرة كاللؤلؤ والمرجان.

3- الثروة الزراعية :

تمتلك الوطن العربي موارد زراعية من أراضي ومياه وبيئات زراعية متنوعة وعمالة زراعية تؤهله لتحقيق مهضة زراعية شاملة قادرة على توفير الاحتياجات الغذائية من السلع الغذائية الأساسية للمواطن العربي ، حيث تنتشر الأراضي الزراعية في الوطن العربي حول الأنهار الداخلية الكبرى مثل النيل والفرات ودجلة، وفي المناطق الساحلية المتوسطة والأطلسية. وذلك لتوافر المناخ المناسب والمياه الغزيرة في المناطق المذكورة، بخلاف المناطق الداخلية والصحراوية التي لا تمتلك تلك الزايات المناسبة للزراعة ؛ والجدول التالي رقم 01 بين نسبة المساحة الزراعية المستغلة :



الجدول رقم (01) : مساحة الأراضي الزراعية الكلية في الدول العربية.(2010 – 2013)

السنة	2010	2011	2012	2013
المساحة (ألف هكتار)	68.486	75.286	77.490	78.311

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير صندوق النقد العربي 2014

كما يحض الوطن العربي بتنوع واسع في المحاصيل الزراعية من الحبوب والخضر والفواكه والأعلاف والسكر والزيوت على مدار المواسم الزراعية وكذلك تربية وإنتاج الأنعام والأغنام والدواجن والأسماك

4- الثروة المائية :

تبلغ جملة موارد المياه بالدول العربية نحو (257.5) مليار متر مكعب، منها (14.1 %) مياه جوفية، و (81.2 %) مياه سطحية والتي تتدفق بنسبة تصل إلى (69.9 %) من مصادر خارج الوطن العربي. ويقدر متوسط نصيب الفرد العربي من إجمالي المياه المتاحة نحو (790) متر مكعب وهو يقل عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو 1000 متر مكعب سنوياً.

أغلب الموارد المائية 95 % تعتبر مياه تقليدية منها 81 % مياه سطحية و 14 % مياه جوفية وثلاثي هذه الموارد هي من خارج الدول العربية حيث يستخدم حوالي 178 مليار م 3 من المياه سنوياً لري 15 مليون هكتار ، وتتركز الزراعة المروية في مصر والسودان والعراق والمغرب والجزائر، ويبلغ مجموع المساحة المروية في هذه البلدان حوالي 8.5 % من المساحة المروية في الدول العربية وهذا حسب إحصائيات 2013 وعلى الرغم من ان المساحة المروية في الدول العربية تشكل حوالي 22 % فقط من جملة المساحة المزروعة إلا أنها تساهم بحوالي 60 % من قيمة الإنتاج الزراعي

ثالثاً : واقع القطاع الزراعي في الدول العربية.

1- بعض مؤشرات القطاع الزراعي .

الجدول رقم (02) : المؤشرات القطاع الزراعي في الدول العربية.

المؤشر	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي %	6.2	5.6	4.9	5.2	5.3	
نسبة العمالة في القطاع الزراعي من القوى العاملة الإجمالية %	22.9	22.2	21.8	20.6	---	
الكفاءة الاقتصادية الزراعية %	0.27	0.24	0.23	0.25	---	
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	363	378	372	394	399	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير صندوق النقد العربي 2014

نستنتج من الجدول السابق رقم (02) رغم الموارد الزراعية المتوفرة في الوطن العربي لكنها غير كافية لسد الحاجات الضرورية لسكانه ويرجع ذلك لعدم استغلال تلك الموارد استغلالاً أمثلاً حيث من خلاله يتم التقليل من الفجوة الغذائية وهذا ما يتضح من المؤشرات المتدنية للسنوات (2010 – 2014) لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي.



بالرغم من الأهمية التي تجنيها الدول العربية من الاهتمام الزراعة الريفية إلا ان الريف بصفة عامة يعاني من ضعف الاهتمام والرعاية الرسمية في إطار خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، كما انه يفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم والاجتماعية بالإضافة إلى ضعف خدمات الإرشاد الزراعي والنقل والتخزين والتبريد والتعبئة .

حيث تشير الإحصائيات انه يعيش حوالي 75% من الفقراء في الدول العربية بالمناطق الريفية حيث تشمل فئة الفقراء في تلك المنطق، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين يعانون من البطالة المقنعة .

2 - أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية:

إن الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بالحبوب في الوطن العربي عبارة عن زراعات بعلية (مطرية) تعاني من شح وتذبذب المطول المطري في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى غياب أو ضعف الحزم التقنية المطبقة في مثل هذه الحالات، وهذه عوامل إن اجتمعت تكون تتيحها إنتاجية متدنية. وهذا ما يظهر في كمية ونسبة إنتاج الحبوب.

الجدول رقم (03) : أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية (مليون طن)

النوع السنة	متوسط الإنتاج للفترة (2011-2002)	الإنتاج 2012	الإنتاج 2013
القمح	25.2	26.2	27.5
الشعير	5.8	5.4	6.6
الذرة الشامية	7.5	8.9	8.8
الأرز	6.5	6.6	6.7
أخرى	7.7	5.7	5.9
إجمالي الحبوب	52.7	52.8	55.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33 ، 2013

الجدول رقم (04) : نسبة إنتاج السلع الغذائية النباتية

النوع النسبة	القمح	الشعير	الذرة الشامية	الأرز	أخرى
للفترة (2011-2002)	47.82	11.00	14.23	12.33	14.61
2012	49.62	10.22	16.85	12.5	10.79
2013	49.55	11.89	15.85	12.07	10.63

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 03



نستنتج من الجدولين السابقين رقم 03 و 04 إن محاصيل الحبوب شغلت نحو % 65.6 من المساحة المزروعة بمحاصيل الغذاء في الدول العربية في عام 2013 م ، وبلغ إجمالي إنتاجها نحو 55.5 مليون طن .حيث يتصدر القمح الإنتاج في مجموعة الحبوب بنسبة تقارب 50 % ثم الذرة الشامية والأرز و الشعير بنسبة % 15.8 ، و % 12 ، و % 11.9 على التوالي وترجع الزيادة في إنتاج محصولي القمح والأرز إلى ارتفاع الإنتاجية والتوسع في المساحات المزروعة بهذين المحصولين، وساهمت ارتفاع الإنتاجية في محصولي الذرة الشامية والشعير في زيادة إنتاجهما.

3 - واقع التجارة الزراعية العربية البينية

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية حيث تتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، وكذلك للسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة والاتفاقات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها .

الجدول رقم (05) : التجارة البينية الزراعية العربية

السنوات	2011	2012	2013	2014	البيان
	8.6	11.48	13.55	16.32	الصادرات البينية الزراعية (مليار دولار)
	18.01	20.63	24.6	24.93	إجمالي الصادرات الزراعية العربية (مليار دولار)
	47.75	55.64	55.08	36.61	نسبة الصادرات البينية الزراعية من إجمالي الصادرات الزراعية العربية %
	6.8	9.66	12.26	13.80	الواردات العربية البينية (مليار دولار)
	84.29	92.90	93.13	90.86	إجمالي الواردات الزراعية العربية (مليار دولار)
	8.06	10.39	13.16	15.18	نسبة الواردات البينية الزراعية من إجمالي الواردات الزراعية العربية %
	15.38	21.14	25.81	30.12	إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية
	15.03	19.44	21.92	26.01	نسبة التجارة البينية الزراعية العربية من إجمالي التجارة الزراعية العربية %

المصدر : من إعداد الباحثين بناء عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014

كما أن للتجارة الزراعية العربية البينية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية البينية العربية زيادة في سنة 2014 بنسبة % 16.7 لتصل إلى 30.12 مليار دولار بعد ما كانت في سنة 2013 حوالي 25.81 مليار دولار وذلك من خلال الجدول 05 نستنتج من الجدول رقم 05 انخفاض في الصادرات البينية الزراعية تقريبا من نسبة 48 % في سنة 2011 إلى نسبة 36.6 % في سنة 2014 إلا أننا في المقابل نلاحظ زيادة نسبية في التجارة البينية الزراعية من إجمالي الزراعة العربية وراجع ذلك إلى زيادة في نسبة الواردات لكن رغم ذلك إلا أن مستوى الزراعة البينية مازالت ضعيفة جدا مقارنة بالزراعة الإجمالية العربية مما يدل نقص التبادل الزراعي العربي البيني وراجع ذلك لعدة أسباب من بينها عدم الاستقرار في بعض الدول العربية منها اليمن وسوريا وليبيا .

4 - واقع الفجوة في التجارة البينية العربية:



تشير النتائج والإحصاءات إلى تدن حجم التجارة البينية العربية رغم انخفاض قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة ضئيلة بلغت 0.52% في عام 2014 ويعتبر ذلك مؤشر إيجابي مقابل متوسط ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للفترة (2005-2014) الذي بلغ 7.3% وهذا يوشح إلى عدم نجاعة خطط التنمية العربية التي تهدف إلى تقليص الفجوة وهو أمر في متناول الدول العربية وصولاً إلى مستوى عالٍ من الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي في حال طبقت السياسات الزراعية وخطط التكامل العربي وتم استثمار الموارد الزراعية، المالية والبشرية بالشكل الأمثل.

رابعاً: إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي .

من خلال النتائج والإحصائيات السابقة نلاحظ أن الوطن العربي يعاني من عجز غذائي يزداد حدة وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً يضغط على ميزانيات الدول إلى عائق يمتنع التطوير والتنمية وخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية تشكل أرقاماً لا تستطيع موارد تلك الدول توفيرها ضمن بنية اقتصادياتها الحالية وهذا لزيادة نسبة الفقر والبطالة، مع عجز الخدمات عن تسيير عملية التنمية وتلبية حاجيات التوسع السكاني، ويؤدي كل ذلك إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة.

نظراً للعلاقة المتلازمة بين تطور القطاع الزراعي العربي بشكل عام وتجارة الزراعة العربية البينية في المساهمة لتقليل من الفجوة الغذائية وتحقيق قدر من الأمن الغذائي الذي يؤمن للمواطن العربي الاكتفاء الذاتي ونوع من الاستقرار في التنمية الشاملة وعلى الأمد البعيد وهذا يحتاج إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات لسد أو على الأقل التقليل من الفجوة الغذائية ويمكن إنجازها فيما يلي :

- 1 - تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفي حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج.
- 2 - تحديد حجم السلع التي بما فائض في بعض الدول العربية وتصدر إلى خارج الدول العربية، وفي نفس الوقت تحديد حجم العجز في الدول العربية من نفس السلع وتستورد من خارج الوطن العربي.
- 3 - تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفي حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج.
- 4 - تحديد معوقات تنمية التجارة العربية البينية سواء المعوقات الفنية أو التجارية أو المؤسسية أو التسويقية أو التشريعية.
- 5 - لتحقيق أهداف التنمية الزراعية يتطلب الأمر دراسة البيانات التفصيلية للتجارة العربية البينية ودراسة السياسات التجارية للدول العربية ودراسة إجراءات دخول السلع والخدمات المساعدة للتجارة الخارجية العربية.
- 6 - أي إستراتيجية تنمية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.
- 7 - الارتفاع المتزايد لعدد السكان، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها، وضعف الإنتاجية الزراعية، كلها عوامل زادت من مشكلة الغذاء في الوطن العربي ومن الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية للبلدان العربية، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة، إذ تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد سكان الوطن العربي في فترة تقل عن ربع قرن، فقد ارتفع عدد السكان من 247 مليون نسمة عام 1995 ليصل 334.5 مليوناً عام 2008 وفي سنة 2014 بلغ تقريباً 387 مليون نسمة ومن المتوقع أن يتضاعف العدد مرة أخرى ليصل إلى 480 مليون نسمة بحلول عام 2030 م.⁸
- 8 - من جهة أخرى فإن ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية وعدم التحكم في التكنولوجيا الزراعية، يعد من العوامل التي حدت من فعالية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي في الوطن العربي.⁹



9 - في ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي، ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية.

10 - من هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية"، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.¹⁰

الخاتمة والتوصيات:

- نستنتج مما سبق عرضه أن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلباً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكين من الاستحواد على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

وفي رأينا أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التنمية الزراعية من أهداف (زيادة الإنتاج كمّاً وكيفاً ليتماشى مع طبيعة حجم الاستهلاك، تحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة على مستوى الريف، استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئياً، زيادة العائد من الصادرات الزراعية...) ترتبط إلى حدّ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي تعتبرها عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي ولعل أهمّ هذه المتطلبات:

* الإدارة المحكّمة:

أي الإدارة المحكّمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والقطري وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية: الفعالية في التخطيط، الفعالية في التنفيذ، العمل الجماعي، العدالة.

** تعزيز التكامل والتكامل الاقتصادي العربي:

عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة. إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق من خلال:

وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة، وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية، إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية، إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وضع وتنفيذ وتطوير الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية.



الهوامش و المراجع

- 1- المغازي، محمد، حسن على خضر، إستراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لأفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لأفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د،ن)، أكتوبر 1984، ص42.
- 2- نفس المرجع.
- 3- الصعيدي، عبدالله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد17، العدد 67، (د،ن)، (د،م)، ص72.
- 4- القاسم، صبحي، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993، (د،ط)، ص174
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، المحور العاشر، ص: 171.
- 6 - موسوعة الجزيرة بتصوف نقلا من الرابط الالكتروني <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/9/27>
- 7 - قدي عبد المجيد وبوشعير لويظة ، واقع اقتصاديات الدول العربية والحاجة لتكثفها ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار الثليجي بتاريخ 17 و19 افريل 2007 ، الاغواط ، ص : 110 .
- 8- صندوق النقد العربي، الكويت ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 ، ص : 392 .
- 9- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة فبراير/شباط 1997 ص 37.
- 10- المرجع السابق.